



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين
للدراسات العليا
في النجف الاشرف
قسم القانون الخاص

دور وسائل الدفع الالكتروني في الحد من عملية غسل الاموال دراسة مقارنة

رسالة ماجستير

مقدمة من قبل الطالب

مصطفى محب هادي محمد

الى مجلس عمادة معهد العلمين للدراسات العليا

لاكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ المتمرس الدكتور

إبراهيم إسماعيل إبراهيم

أستاذ القانون التجاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ
وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ))

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة: آية (٢٧٦)

الاهداء

المحمد لسائر الإشراف

يا أحمد من الأوصاف

إليك يا رسول الله

يا من كنتم لنفسى عظيم الخصال

روح والداي

يا زهرة عطف قد أنيط لها ذكرى تخليدها قلب و وجدان

إليك يا والدتي

يا من ذابت عيوني على فراقه وازداد شوقي إليه

روح شقيقي

يا نبضا في حياتي ساريا وبقا بي دائما ولساني

إليك يا زوجتي

يا مهجتي يا طيف حياتي إليكم

يا أشقائي صباحا ومساءً

شكر وعرفان

الحمد لله حقاً كما يستحقه حمداً أبلغ به رضاه , وأودي به شكره , واستوجب به المزيد من فضله

أتقدم بأسمى كلمات الشكر ووافر التقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (إبراهيم إسماعيل إبراهيم) لقبوله الإشراف على رسالتي , وعلى ما قدمه لي من نصح وتوجيهات كان لها الدور الكبير في توجيه الرسالة إلى الوجهة السليمة , وأسأل العلي القدير إن يجعل التوفيق وعلو المقام حليفه في الدنيا والآخرة .

وأقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور (فيصل ناصر) والأستاذ (إبراهيم عباس الجبوري) والأستاذ (محمد طالب جهاد) لما أبدوه من تعاون وما قدموه من تسهيل للحصول على الإجابة اللازمة للاستفسارات المتعلقة بموضوع البحث .

وأقدم بالشكر الجزيل إلى السيد قائد قوات حرس الحدود الفريق الـركن الحقوقي (حامد عبد الله إبراهيم) والرائد الحقوقي (حسين محمد منسي) و المفوض (عمر سعيد محمد) وكادر مديرية الدائرة القانونية في قيادة قوات الحدود لما قدموه لي من مساعدة .

وكل الشكر والتقدير لأساتذة الدراسات العليا في معهد العلمين للدراسات العليا جميعاً على جهودهم الكبيرة المبذولة من أجل انجاز متطلبات الدراسات العليا بدقة ونجاح ولن أنسى إن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى موظفي مكتبة العلمين للدراسات العليا وكذلك كادر مكتبة العتبة الحسينية المقدسة وكادر مكتبة العتبة العلوية لما أبدوه من تعاون منقطع النظير .

الباحث

مصطفى محب هادي

المستخلص

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي يقوم من خلالها الافراد والمؤسسات بتسوية التزاماتهم المالية ودفع اثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها ونتيجة التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا وتطور الحياة الاقتصادية واتساع نطاق التجارة العالمية ورغبة من المصارف والمؤسسات المالية بتقديم أفضل الخدمات المالية لعملائها فقد ظهرت وسائل دفع وسداد أكثر تطوراً تمتاز بالسرعة وقلة التكلفة والتي سرعان ما انتشرت في دول العالم المختلفة وأطلق على هذه الوسائل وسائل الدفع الالكتروني الحديثة.

وأصبحت وسائل الدفع الالكتروني العامل المهم والأبرز في المجال الاقتصادي والمالي بسبب الخصائص التي تتمتع بها ومعيار لقياس درجة الخدمات المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية إلى العملاء.

وتمثل وسائل الدفع الالكتروني الحديثة أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني وبرز أنواعها هي بطاقات الدفع الالكتروني والنقود الالكترونية وكذلك الصكوك الالكترونية وغيرها واتسمت هذه الوسائل بالطبيعة الدولية وأتاحت لمستخدميها إمكانية تسوية المدفوعات الالكترونية عن بعد كون إن استخدام هذه الوسائل لا تقف عند حدود الدولة الواحدة .

إلا ان رغم الخصائص التي تمتاز بها وسائل الدفع الالكتروني الحديثة والأهمية التي تتمتع بها في المجال الاقتصادي والمالي فقد رافق استخدام هذه الوسائل العديد من المخاطر منها المخاطر القانونية كالفراغ التشريعي الذي يواكب تطور وسائل الدفع وضعف الحماية الدولية لهذه الوسائل وكذلك المخاطر التقنية المتمثلة بالاختراق الإلكتروني والقرصنة الالكترونية كالتزوير والاحتيال .

ولطالما كانت ظاهرة غسل الأموال غير المشروعة من الظواهر الدولية التي يفترفها مرتكبيها لغرض إخفاء المصادر الأصلية غير المشروعة لأموالهم وإضافة صفة المشروعية عليها من خلال تهريب هذه الأموال خارج الدولة والقيام بعملية إيداعها في المصارف العالمية أو استثمارها في تلك الدول ومن ثم إعادة هذه الأموال إلى داخل الدولة بغية إدخالها في المجال الاقتصادي وإظهارها بصورة الأموال المشروعة.

لذا فقد لجأ مرتكبي ظاهرة غسل الأموال غير المشروعة إلى استخدام وسائل الدفع الالكتروني الحديثة في إتمام معاملاتهم وأنشطتهم غير المشروعة نظراً لما توفره لهم من سرعة في الأداء وإمكانية نقل وتمويل الأموال عبر حدود الدولة

بأمان ويسر وبكميات كبيرة جدا بعيدا عن الإجراءات والشروط التي تضعها الأجهزة الرقابية المختصة في الدول والمؤسسات المالية والمصرفية.

وابرز أنواع وسائل الدفع الالكتروني الحديثة المستخدمة في عملية غسل الأموال غير المشروعة هي النقود الالكترونية وبنوك الانترنت والبطاقات الذكية وبطاقات الصراف الآلي.

ونتيجة للآثار السلبية التي تخلفها ظاهرة غسل الأموال غير المشروعة وانعكاساتها على المجال السياسي والاجتماعي وكذلك الاقتصادي من حيث التأثير على مستوى الدخل القومي وكذلك الادخار والاستثمار والبطالة ومعدل التضخم في الدولة وقيمة عملتها فقد ظهرت إلى الوجود جهود لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها على المستوى الوطني والدولي فعلى المستوى الوطني نرى إن اغلب مشرعي الدول قد انصبت جهودهم في مكافحة هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها من خلال سن القوانين والأنظمة التي تستهدف هذه الظاهرة إما على المستوى الدولي فقد تم تنسيق الجهود بين معظم دول العالم من اجل الحد من هذه الظاهرة من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات التي تناولت هذه الظاهرة وبرزت هذه الجهود هي اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية عام 1988 وجماعة العمل المالي الدولي وكذلك إعلان بازل.

المحتويات

رقم الصفحة		الموضوع
من	إلى	
أ	أ	الآية
ب	ب	الشكر والعرفان
ت	ت	الإهداء
ج	ث	المستخلص
3	1	المقدمة
4	4	الفصل الأول – ماهية وسائل الدفع الالكترونية
5	5	المبحث الأول- مفهوم وسائل الدفع الالكترونية
7	6	المطلب الأول – نشأة وسائل الدفع الالكترونية وتطويرها
11	7	الفرع الأول - نشأة وسائل الدفع الالكترونية
16	12	الفرع الثاني – تطوير وسائل الدفع الالكتروني
16	16	المطلب الثاني – تعريف وسائل الدفع الالكتروني وخصائصها
20	17	الفرع الأول – تعريف وسائل الدفع الالكتروني
27	21	الفرع الثاني – خصائص وسائل الدفع الالكترونية
28	28	المبحث الثاني – أنواع وسائل الدفع الالكترونية
30	29	المطلب الأول – بطاقات الدفع الالكتروني
34	30	الفرع الأول – بطاقات الائتمان
38	34	الفرع الثاني – بطاقات الوفاء
42	38	الفرع الثالث – بطاقات السحب الآلي

43	43	المطلب الثاني – النقود والصكوك الالكترونية والوسائل المصرفية الأخرى
47	43	الفرع الأول – النقود الالكترونية
50	47	الفرع الثاني – الصك الالكتروني
53	51	الفرع الثالث – البطاقة الذكية
54	54	الفصل الثاني – المخاطر المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية في انتشار عملية غسل الاموال
54	54	المبحث الأول – الموقف التشريعي من عملية غسل الاموال
55	55	المطلب الأول - الفراغ التشريعي
60	55	الفرع الأول – عدم مواكبة التشريعات التي تنظم الدفع الالكتروني عبر الحدود
63	61	الفرع الثاني – عدم مواكبة التشريعات في مجال حماية الخصوصية
66	63	الفرع الثالث- قصور التشريعات في مواجهة غسل الأموال بواسطة الدفع الالكتروني
67	67	المطلب الثاني – مخاطر عملية غسل الاموال على المستوى الدولي
69	67	الفرع الأول – مخاطر استخدام وسائل الدفع الالكتروني في المجال الدولي
72	69	الفرع الثاني – المتطلبات القانونية لاستعمال وسائل الدفع الالكتروني على المستوى الدولي
75	72	الفرع الثالث – تعزيز الحماية الدولية من خلال التعاون الدولي في مجال استخدام وسائل الدفع الالكترونية
76	76	المبحث الثاني – المخاطر التقنية لوسائل الدفع الالكترونية ووسائل حمايتها القانونية
76	76	المطلب الأول – الاختراق الالكتروني
81	67	الفرع الأول – المخاطر الأمنية لوسائل الدفع الالكتروني
86	82	الفرع الثاني – القصور الوظيفي لأداة الدفع الالكتروني
87	87	المطلب الثاني – القرصنة الالكترونية
90	87	الفرع الأول – صور تزوير وسائل الدفع الالكتروني
102	91	الفرع الثاني – الاحتيال باستخدام وسائل الدفع الالكتروني

104	103	الفصل الثالث – دور وسائل الدفع الالكترونية في الحد من عملية غسل الأموال
105	104	المبحث الأول – ماهية غسل الأموال
107	106	المطلب الأول – مفهوم عملية غسل الأموال
111	107	الفرع الأول – تعريف عملية غسل الأموال
115	112	الفرع الثاني – مراحل غسل الأموال
120	116	الفرع الثالث- مصادر غسل الأموال
122	121	المطلب الثاني – الاثار السلبية لعملية غسل الأموال
126	122	الفرع الأول – الاثار السلبية لعملية غسل الأموال على الدخل القومي
130	126	الفرع الثاني – انعكاسات عملية غسل الأموال على الادخار والاستثمار والبطالة
133	131	الفرع الثالث – الاثار السلبية لعملية غسل الأموال على معدل التضخم وقيمة العملة
135	134	المبحث الثاني – آليات وسائل الدفع الالكتروني في عملية غسل الأموال
136	135	المطلب الأول – استغلال وسائل الدفع الالكتروني في عملية غسل الأموال
142	137	الفرع الأول – اثر وسائل الدفع الالكتروني في انتشار عملية غسل الأموال
148	143	الفرع الثاني – الأنماط والأساليب المستخدمة في غسل الأموال عبر وسائل الدفع
150	149	المطلب الثاني – دور التشريعات القانونية في الحد من عملية غسل الأموال
157	151	الفرع الأول – مكافحة عملية غسل الأموال على الصعيد المحلي
163	157	الفرع الثاني – دور الاتفاقيات الدولية في الحد من عملية غسل الاموال
169	164	الخاتمة
190	170	قائمة المصادر
A	B	المستخلص بالإنكليزي